م.د. منتهى صبري مولى المنصوري/ جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات

م.د. لطفي جميل محمد/ جامعة ميسان/ كلية التربية

الملخص .

الهدف من هذه الدراسة هو بحث السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه اقليم كردستان العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) . أذ أنه بعد عام ٢٠٠٣ كان هناك تغيير كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان ، ومن خلال البحث نحاول توضيح الأسباب وراء هذا التغيير الامريكي الذي غير من تاريخ الاكراد في العراق . اذ يمكن اعتبار تغيير النظام في العراق عام ٢٠٠٣ بداية لتغير تاريخ اقليم كردستان وتغير السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان . فقد تحولت السياسة الامريكية نحو دعم حكومة إقليم كردستان ومطالبها بالحكم الذاتي بهدف احتواء نفوذ الجماعات الدينية الشيعية المدعومة من قبل ايران ، فضلاً عن مصالحها النفطية في العراق ،وضمان الاستقرار ، والاحتفاظ بإمدادات النفط ، واحتواء النفوذ الإيراني في العراق. هذا موضوع مهم للدراسة لأنه اصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان جزءًا متزايد الأهمية من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط الشرق. وكان الأكراد ومطالباتهم من أجل الاستقلال الإقليمي دائما عامل مهم في السياسة الشرق أوسطية. ومع ذلك رفضت فيما بعد الاستقلال والانفصال الكردي التام عن العراق كونه يهدد السياسة الامريكية في العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام . أذ أن هناك العديد من العوامل الداخلية المتمثلة بأوضاع العراق الداخلية وما شهده من صراعات داخلية ،علاوة عن العوامل الخارجية التي أثرت على السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان المتمثلة بتأثير بالدول الكبرى مثل روسيا والصين ودول الاقليم والمنطقة مثل ايران وتركيا ودول الخليج العربي ، حيث ان سلوك الولايات المتحدة الامريكية تجاه أكراد العراق يتوقف على مدى ما يحقق مصالحها في المنطقة، لذا توفر هذه الدراسة حالة لشرح تغيير النهج في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إقليم كردستان العراق وما حققه من تقدم للأكراد بعد عام ٢٠٠٣ وتوضيح العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الجانب الامريكي والموقف الامريكي والدولي والاقليمي من استفتاء ايلول ٢٠١٧ .

المقدمـــــة :

بعد حرب الخليج الثانية وانسحاب نظام صدام حسين[١] من الكويت ، عمدت الولايات المتحدة على ابقاء النظام البعثي في العراق ، ولم تدعم الانتفاضة في شمال العراق عام ١٩٩١. فقد اعتبرت الولايات المتحدة نهاية صدام حسين يشكل خطر على العراق والمنطقة كلها ، ويمكن أن يدمر الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، فقد كانت قلقة من أن يتم استغلال ذلك من قبل منافستها العدائية في المنطقة الا وهي إيران . فقد كان الموقع الجغرافي للعراق حاسمًا وله حدود مع إيران والسعودية وسوريا والأردن وتركيا والكويت ولديها إمدادات نفطية كبيرة وعدد كبير من السكان فكانت الولايات المتحدة تخشى من التدخل الايراني في المنطقة في حال اسقاط حكومة صدام حسين الموالية لدول الخليج ضد ايران[٢].

ومع مرور السنوات لم تبقى الولايات المتحدة على موقفها الدعم لنظام حسين في العراق فقد وجدت أن "النصر والسيطرة في العراق سيعطيان" الولايات المتحدة ما أسماه النفوذ الحرج على الاقتصادات الآسيوية والأوروبية ، وبالتالي فإن الولايات المتحدة سيكون لها يدها على مصادر النفط العراقية المهمة في استقرار أسواق النفط العالمية والقطاعات الاقتصادية الأمريكية، فوجدت أن إزالة نظام صدام من العراق والذي اصبح معادي لسياستها سيؤمن تدفق النفط والاستقرار في سوق النفط العالمية وفي سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا ، لاسيما بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١[٣]، إذ تغيرت السياسة الامريكية تجاه العراق واخذت بالتحضير لتغيير النظام من خلال التدخل العسكري وبحجة نشر الديمقراطية وانهاء الحكم الدكتاتوري في العراق عمدت الى القيام بحربها على العراق في اذار ٢٠٠٣ وانهاء الحكم الصدامي البعثي[٤] .

بعد حرب ٢٠٠٣ أصبح إقليم كردستان العراق ذا أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية بهدف الحفاظ على الهيمنة الإقليمية ، كما ان العراق أصبح جزءًا مهمًا من استراتيجيات الولايات المتحدة للحفاظ على الهيمنة ومصالحها في الشرق الأسط . لذا اتخذت الادارة الامريكية خطوات إلى الأمام للتحول الإقليمي تجاه إقليم كردستان ، وتلك التحولات مدفوعة من قبل مصالح الولايات المتحدة في الحفاظ على الهيمنة والاستقرار وإزالة القيود التي منعت الولايات المتحدة لإعادة هيكلة النظام الإقليمي في الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب

الباردة[٥].وعليه شهدت السياسة الامريكية إعادة توزيع السلطة في النظام الدولي لصالح مصالحها بهدف إعادة هيكلة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بالطريقة التي تسهم في تعزيز موقعها والدفاع عن مصالحها الأساسية على وجه الخصوص، فقد اعتقدت ادارة الرئيس الامريكي (جورج بوش الابنGeorge W. Bush)[٦] أن الديناميكية الإقليمية من المنطقة تتجلى في ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة ، والافتقار إلى الديمقراطية تحديا وتعوق سياستها مع الوجود الايراني الذي يهدد مصالحها ، لذا على الولايات المتحدة الاستفادة من إعادة توزيع القوة دوليًا لصالح قوتها للتحرك للأمام ، وفي هذا السياق اعتقدت إدارة بوش أن إزالة نظام صدام وإنشاء شركاء مستقلين وديمقراطيين واستراتيجيين في بغداد وإبقاء الأكراد في الداخل ستجعل العراق قاعدة رئيسية وجديدة للمحافظة على هيمنتها. في هذا تعتبر الاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية في العراق والمنطقة تركز على احتواء أو إزالة الأنظمة المناهضة للولايات المتحدة ، وإبقاء إيران تحت السيطرة ، وتأمين إمدادات النفط في المنطقة ، ودعم تعزيز الديمقراطية ، والحفاظ عليها الاستقرار ومواجهة الجماعات الإرهابية[٧] .

وعليه أرادت الولايات المتحدة الامريكية الحفاظ على وحدة أراضي العراق وتحويله إلى شريك استراتيجي لتتمكن من التحكم في الشرق الأوسط ، ومنذ عام ٢٠٠٣ ، فقد كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان مبنية على مبدأ إلى أي مدى حافظ الأكراد على وحدة أراضي العراق وساهم في الحفاظ على مصالحها. في هذا الصدد رأت الولايات المتحدة الاستقلال الكردي وادعائها بشأن كركوك والمناطق المتنازع عليها بين بغداد واربيل كتهديد كبير لسياستها ومصالحها في العراق ، لذا ركزت السياسة الامريكية على الحفاظ على الأكراد داخل العراق والتشديد على حكومة مركزية قوية في بغداد[٨] .

نظرة عامة على تطوير سياسة الولايات المتحدة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥

كان إبقاء العراق شريكًا مستقرًا واستراتيجيًا في المنطقة أحد أهداف الولايات المتحدة الصريحة بعد إزالة نظام صدام عام ٢٠٠٣ فالولايات المتحدة وحلفاءها لديهم مخاوف جدية فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية للعراق. لذلك إعلنت أنها تعارض أي محاولة للانفصال الكردي فقبل يوم واحد بدء العمليات العسكرية في العراق قدمت الادارة الامريكية رسالة في بيان مشترك[٩] صدر عن الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس وزراء بريطانيا(توني بلير **Tony Blair**)[١٠] ورئيس وزراء اسبانيا (خوسيه ماريا أزنار **Jose Maria Aznar**)[١١] خلال القمة في جزر الأزور في ١٦ اذار ٢٠٠٣ ، أكدوا فيه أن هدفهم الرئيسي إزالة نظام صدام حسين من الحكم وأكدوا على أن قوة التحالف ستحترم السلامة الإقليمية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ [١٢] .

ولأول مرة اتخذت الولايات المتحدة خطوات حربها فقد بدأت "عملية حرية العراق" في ١٩ اذار ٢٠٠٣ التي انتهت باللاطاحة بحكم البعث الصدامي ، وبعد فترة وجيزة من غزو العراق، وفي ١٠ نيسان من العام نفسه اي بعد سقوط النظام بيوم اكدت الولايات المتحدة أنها لن تدعم سياسة الأكراد في الاستقلال[١٣]. كما أنشأ "مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية في أوائل عام ٢٠٠٣ ، بقيادة الجنرال (جاي م.غارنر **Jay Montgomery Garner**)[١٤] وسرعان ما حلت محلها سلطة "الائتلاف المؤقت"[١٥] في ١٦ ايار ٢٠٠٣ بقيادة (بول برايمر Paul Bremer)[١٦] ، وكانت مهمة بريمر الرئيسية ، الإشراف على إعادة بناء العراق ودعم الشعب العراقي في خلق ديمقراطيته. علاوة على ذلك ، كان على بريمر أن يقدم تقاريره إلى الولايات المتحدة. فيما يتعلق بالحفاظ على أهداف اتفاق السلام الشامل في العراق، وفي ١٣ تموز ٢٠٠٣ تم تأسيس مجلس الحكم العراقي الذي شمل السنة والشيعة والأكراد والأقليات الأخرى ، كما حصل الاكراد على عدة مناصب . ولاول مرة وبدعم امريكي يصبح الاكراد في الحكم الى جانب العراقيين حيث تم منحهم ٢٥ مقعدا في المجلس[١٧].

ومن الجدير بالملاحظة أن سلطة التحالف المؤقتة ووفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٤٨٣ (٢٢ ايار ٢٠٠٣) كانت هي صاحبة السلطة الحقيقية وتتمتع بحق نقض أي قرار يتخذه هذا المجلس

العراقي.علاوة على ذلك في اذار ٢٠٠٤ بعد جهد مكثف تمت صياغة الدستور العراقي المؤقت، وفيه اعترفت الوثيقة بـ حكومة إقليم كردستان في ثلاث محافظات كمنطقة شرعية في العراق ، بالإضافة إلى ذلك ، اعترف هذا القانون بالفدرالية على أنها سياسية النظام في العراق وكردستان[١٨]. بعدها قام بول بريمر بزيارة اقليم كردستان في ٢٥ حزيران ٢٠٠٣ ووعدهم بأن حكومته ملتزمة بخلق عراق فيدرالي[١٩] .

كان هذا التغيير السياسي الأول والأهم في سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان وفي عام ٢٠٠٥ ، تمت صياغة الدستور العراقي الدائم ،وخلال الانتخابات البرلمانية العراقية في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، دخلت الطموحات الكردية لأقامة دولة مستقلة للمرة الاولى ، فقد عقد الأكراد استفتاء غير رسمي بشأن الحق في تقرير المصير وطلبوا من الناخبين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون أن يصبحوا جزءًا من العراق أو أن يصبحوا دولة مستقلة. واتضح ان حوالي ٩٨٪ من الأكراد صوتوا لصالح الانفصال[٢٠] .علاوة على ذلك ،تمت دعوة مسعود بارزاني[٢١] إلى واشنطن في ٢٥ تشرين الاول ٢٠٠٥، وعقد اجتماعًا رسميًا مع جورج بوش في البيت الأبيض. كان للمرة الأولى في التاريخ الكردستاني يتم دعوة زعيمهم من قبل الرئيس الامريكي[٢٢] . يمكن القول أن هذا التغيير المحدود في السياسة الأمريكية تجاه إقليم كردستان استند على افتراض أن الأكراد كحليف يمكن الاعتماد عليه المساهمة في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة في العراق بهدف خلق استراتيجية شركاء في بغداد ومواجهة الجماعات الإرهابية وتعزيز هيمنتها فيها المنطقة واحتواء النفوذ الايراني في المنطقة .

موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه كركوك والمناطق المتنازع عليها ٢٠٠٣ -٢٠١١

يعتبر الصراع بين بغداد وأربيل بعد عام ٢٠٠٣ أحد أكثر الصراعات السياسية التي تهدد الاستقرار والسلامة الإقليمية العراق. فقد ارتبط أصل النزاع بين حكومة إقليم كردستان وحكومة بغداد باثنين من وجهات النظر الرئيسية التي هيمنت على الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. **المفهوم الأول** المدعوم من قبل الإدارات الأمريكية والعرب العراقيين الذين أصروا على

إنشاء حكومة مركزية قوية على حساب المناطق الفيدرالية. وجهة النظر هذه ، المنصوص عليها في القانون النموذجي للتحكيم في عام ٢٠٠٤ ، **والوجهة الثانية** اعتبرت هذه الخطوة ضمان للحفاظ على وحدة أراضي العراق ومنع تفككها في حال انفصال كردستان. وقد اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣ هذه السياسة .بينما سعى سياسيوا الأكراد الى ضم كركوك اليهم وطالبوا باتخاذ التدابير اللازمة ومنها[٢٣] .

أولاً : ستقوم مجموعة التقنيات المتكاملة ولجانها ذات الصلة بتكثيف جهودها لإزالة كل الظلم والإجراءات غير القانونية التي اتخذها نظام صدام في كركوك والعراق المناطق المتنازع عليها، وشدد القانون الإداري الانتقالي على أنه يجب أن تشرف على عودة الأفراد إلى محافظاتهم الأصلية وتعويضهم عن أخذ كل شيء التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. علاوة على ذلك ، بخصوص "الجنسية "يجب" الغاء جميع المراسيم ذات الصلة "وتوفير الحرية الكاملة لكل الناس لتحديد هويتهم العرقية والقومية الخاصة بهم[٢٤].

ثانياً ، قام نظام صدام حسين خلال عملية التعريب بتغيير "النظام الإداري" الحدودي في المناطق المتنازع عليها ؛ لذلك يجب العمل على إزالة هذا سياسة التمييز.

ثالثاً، في المرحلة النهائية ، سيتم اتخاذ تدابير لضمان "إجراء تعداد عادل وشفاف مع دستور دائم ، فإن المادة ١٤٠ من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ شددت على تنفيذ المادة ٥٨ بشأن كركوك والمناطق المتنازع عليها، وكان ينبغي للسلطات التنفيذية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هاتين المادتين من خلال ضمان لاستفتاء "يجب أن يتم في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧[٢٥] . يتضح أن حكومة اقليم كردستان كانت واثقة من أن الأكراد في كركوك والأراضي المتنازع عليها كانوا الأكثرية وأنه في أي استفتاء في هذه المنطقة سيصوت الناس لصالح كردستان المنطقة.

وللفترة من عام ٢٠٠٦ شهد العراق وفي عهد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي[٢٦] حرب أهلية طائفية بين الشيعة والسنة، على وجه الخصوص بعد تفجير المزار الشيعي في سامراء في شباط ٢٠٠٦ ، لذا أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش في اذار من العام نفسه عن

استراتيجية جديدة للتعامل مع التمرد والحفاظ على الامن في العراق في هذا السياق ، كانت الاستراتيجية الأمريكية قد أكدت على مواجهة الجماعات الإرهابية ، وزيادة عدد القوات العسكرية وتحسين قدرة القوات العسكرية العراقية. ونشرت توصياتها في كانون الاول عام ٢٠٠٦ التي شددت على تشكيل حكومة قوية في بغداد(٢٧) .

وفيما يتعلق بموقف السلطات العراقية من قضية كركوك، فقد سعت لمنع إجراء استفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها. وفي هذا السياق، اكد ريان كروكر **Ryan Crocker**، السفير الأمريكي السابق في العراق في ١٦ اب ٢٠٠٧ ، أنه "يبدو غير محتمل للغاية أن الاستفتاء سيجري بحلول نهاية العام ، مشيرا إلى عدم وجود الإعداد له فضلاً عن المشاحنات الطائفية ، ". وحث هذا تقرير الإدارة الأمريكية لمنع تنفيذ المادة ١٤٠. من الاستفاء(٢٨) .

في الواقع ، كان من الواضح أن العرب والتركمان الذين يعيشون في العراق رفضوا بشدة تنفيذ هذه المادة ، كما فعلت تركيا ، لأن هذا البلد كان دائمًا ضد إجراء استفتاء في تلك المناطق. كما كان من الواضح أنه خلال عام ٢٠٠٧ ، شاركت إدارة بوش في الأمم المتحدة في هذه العملية من أجل تأجيل تنفيذ هذه المادة، حيث كانت الولايات المتحدة قد أطلقت استراتيجية جديدة لمواجهة التمرد في العراق ، بمساعدة العرب السنة الذين أسسوا مجالس الصحوة، لذا فإن التحالف العربي السني ضد تنظيم القاعدة كان له عواقب سلبية على مطالب الكرد ، خاصة فيما يتعلق بكركوك والمناطق المتنازع عليها. وعليه سعت الولايات المتحدة إلى تأجيل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور ومن خلال الدعم المباشر من إدارة بوش في آب ٢٠٠٧، أقر مجلس الأمن لائحة عام ١٧٧٠ ، والتي تطلبت من بعثة الأمم المتحدة مساعدة العراق في اتخاذ خطوات نحو حل مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق(٢٩).

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من نية حكومة إقليم كردستان لتكون جزءا من العملية العراقية واحترام السلامة الإقليمية للعراق ، فقد تركزت استراتيجيتها الرئيسية على توسيع استقلال حكومة إقليم كردستان ومشاركتها في العملية السياسية الجديدة ، فقد سعت الى تحديد حدودها من خلال حل مسألة الأراضي المتنازع عليها بين أربيل والحكومة المركزية(٣٠) ، لكن تدهور الوضع العراقي منذ ٢٠٠٤ أثار شكوكا جدية حوله إقامة نظام ديمقراطي ناجح في العراق

والحفاظ على استقرار هذه الدولة موحدة ، فقد أكد العديد من المحللين السياسيين أنه يمكن الحفاظ على نزاهة العراق من خلال إنشاء سلطة مركزية قوية ، وشجعت الإدارة الأمريكية على التفكير في صيغة جديدة لـ الحفاظ على توحيد العراق وإقامة شراكة حقيقية بين جميع المجموعات العراقية[٣١]. ومثال على ذلك ، اقترح جوزيف روبينيت "جو" بايدن **Joseph Robinette Biden** للكونغرس في ٢٦ ايلول ٢٠٠٧ مشروع تضمن أن ينقسم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية: واحدة من أجل الأكراد ، واحد للشيعة وواحد للسني. حدد بايدن العديد من النقاط لتطبيق هذا الاقتراح[٣٢].

أولاً : وفقاً للدستور ، يجب تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية ،مع حكومة مركزية أضعف يجب أن تكون سلطتها خاضع للسيطرة.

ثانياً : أشار إلى أن التوزيع العادل لعائدات النفط بين هذه المجموعات الثلاث ستقنع السنة العرب ، وهم حاليا أقلية في العراق ، بدعم هذه الفكرة.

ثالثاً : اقترح عقد مؤتمر دولي لدعم العراق ودفع دول المنطقة إلى احترام سلامة العراق وعدم التدخل في شؤونه[٣٣] .

أصبحت المناطق المتنازع عليها عام ٢٠٠٨ نقطة مركزية للصراع بين حكومة نوري المالكي وإقليم كردستان إلى درجة التسبب في الصراع المسلح. في هذا الصدد ، في اب ٢٠٠٨ حاول الجيش العراقي الدخول إلى منطقة خانقين. الا ان الامم المتحدة وبدعم من السلطات الأمريكية من أجل الحفاظ على الاستقرار في العراق وتجنب الصراع المسلح ،شجعت الجانبين على تخفيف معركتهما والعمل مع بعدها تم تجنب هذا التوتر مع انسحاب القوات العسكرية من كلا الجانبين . وقد كان موقف الأمم المتحدة هذا بدافع من سياسة الإدارة الأمريكية في العراق التي تهدف إلى تأخير الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها. علاوة على ذلك ، كان قرار الأمم المتحدة لصالح الحكومة المركزية ، لأنها طالبت بحل "الحدود الداخلية المتنازع عليها" ، انقضى الموعد النهائي لتنفيذ المادة ١٤٠ دون أي تدخل سياسي ومع الأمم المتحدة[٣٤] .

انخفض صراع الطائفية في العراق نهاية عام ٢٠٠٨ ، وبالتالي كثفت الولايات المتحدة جهودها لتحديد فترة طويلة في البلاد ، وفي هذا السياق ، في ١٧ تشرين الثاني عام ٢٠٠٨ تم توقيع اتفاقيتين رئيسيتين بين الجانبين ، وشملت الاولى "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" (SFA) و"اتفاقية الأمن" هذه الاتفاقيتين شددت على العديد من النقاط التي حافظت عليها المصلحة المشتركة لكلتا الدولتين. وفقًا لهذه الاتفاقيات فأن الولايات المتحدة لن تستخدم الأراضي العراقية لمهاجمة دول إقليمية ولن تطلب إقامة قاعدة عسكرية دائمة لها[٣٥] . علاوة على ذلك ، شددت كلاً من الاتفاقيتين على أن الولايات المتحدة سوف تفعل على دعم الديمقراطية واقامة نظام فيدرالي في العراق. كما شددت الى أنه في حالة مواجهة العراق لتهديدات داخلية وخارجية ، فإن كلا الطرفين يتخذ إجراءات فورية للتصدي للتهديدات. اما من حيث الاقتصاد والوطنية ، فإن الجانبين سيحاولان تحسين الاقتصاد العراقي والقطاعات النفطية. وأخيراً ، فيما يتعلق بالأمن والاستقرار ، شددت الاتفاقية الامنية على تحسين القوة العسكرية العراقية وعلى إقامة روابط قوية قوية بين الجانبين. على هذا الأساس ، وافق الجانبان على سحب القوات العسكرية الامريكية يكون في ٣١ كانون الاول ٢٠١١[٣٦]. بعد عقد الاتفاقيات العراقية – الامريكية ، قدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق توصياتها الأولى والثانية إلى حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩ على التوالي. التقرير النهائي الذي قدمته الأمم المتحدة الذي أشار إلى أربعة خيارات للتعامل مع مشكلة كركوك[٣٧].

الخيار الاول : شدد الخيار الأول على أنه من الحيوي توضيح مفهوم الاستفتاء ، وتسجيل الناخبين، وجميع المناطق التي تحتضن الاستفتاء وينبغي شرح الأسئلة بدقة وتوضيحها.

الخيار الثاني : جادل بأن كركوك يمكن أن تبقى محافظة دون أي حاجة لضمها إلى أي محافظة أخرى.

الخيار الثالث أشارت إلى أن كركوك يمكن أن يكون لها وضعها الخاص بها واقترحت ولاية مشتركة على كركوك[٣٨] يمكن ملاحظة أن غالبية توصيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق كانت ضد المادة ١٤٠ مما يُشير الى رغبة الولايات المتحدة بعدم ضم كركوك للاكراد .

ومن جانبه اتهم فؤاد حسين رئيس هيئة الأركان في رئاسة حكومة إقليم كردستان ان السبب وراء الصراع بين الأكراد والعرب العراقيين ،هو أن سياسة الأحزاب في بغداد ليس لديها تجربة ديمقراطية ولا ترغب في خلق النظام الديمقراطي الفيدرالي في العراق ، في حين أن حكومة إقليم كردستان والسلطات الكردية ، هدفها الرئيسي هو تثبيت نظام فيدرالي وديمقراطي. وعلاوة على ذلك ، شدد على أن تجاهل وعدم تنفيذ الدستور على أساس الفيدرالية والديمقراطية ، كان السبب الرئيسي للصراع بين الجانبين[٣٩] .

في الوقت نفسه، أشار بريت ماكجورك **Brett McGurk** ، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون العراق وإيران ، أن أحد التحديات والتهديدات للمصالح الأمريكية في العراق كان مرتبطا بالصراع بين بغداد وأربيل يتجلى في النضال من أجل تقاسم السلطة ، وتقاسم الإيرادات ، وتوازن القوى المتنازع عليها. هذا الصراع يهدد استقرار العراق والمصالح القومية الأمريكية ليس فقط في العراق ، ولكن في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ووفقا لقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق ريمون أوديرنو **Raymond Odierno** ،ان التوتر الكردي العربي ليس فقط تهديد الاستقرار ولكن أيضا يمكن أن يحابي وجود القاعدة وأهدافها في العراق. بشكل عام[٤٠] .

شهدت السياسة الامريكية في العراق والشرق الأوسط من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ تغيير الاتجاه ، بالمقارنة مع إدارة بوش والتي تميل إلى التدخل مباشرة في العراق وإقليم كردستان. في هذا السياق ، فقد كانت الأولويات الرئيسية للولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٩ هي سحب قواتها العسكرية من العراق. لهذا في ايار ٢٠١٠ ، نشر تقرير NSS الأمريكي على ضرورة أن تتسلم قوات الأمن العراقية مقرات القوات الامريكية في العراق[٤١] ،وفي خطوة من الولايات المتحدة الامريكية لدعم حكومة كردستان قبل انسحابها عمدت الى فتح قنصليتها في أربيل بتاريخ ١٠ تموز ٢٠١١. فيما يتعلق بهذه الخطوة الأمريكية ، أكد فلاح مصطفى، رئيس حكومة إقليم كردستان أن فتح هذه القنصلية يعتبر "خطوة إلى الأمام في ترسيخ العلاقات القائمة بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تعد الطريق لشراكة استراتيجية[٤٢]. ولأهمية كردستان

بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اشار مايكل ويليامز **Michael Williams** ان كردستان منذ سقوط نظام صدام تعتبر المنطقة الاكثر امناً واستقراراً في المنطقة[٤٣].

العوامل العراقية الداخلية التي تؤثر على السياسة الأمريكية تجاه إقليم كردستان العراق:

فيما يتعلق بالعوامل الداخلية التي ركزت عليها السياسة الامريكية كانت: النفط من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة في العراق. اذ يحتوي العراق على ما يقارب من ١٤١ مليار برميل من " الاحتياطيات النفطية، ويأخذ المركز الخامس بين دول العالم من حيث "النفط الخام المثبت نفط". علاوة على ذلك، سيكون العراق في عام ٢٠٣٥ ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن "العراق يمكن أن يصل إلى ٦.١ مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٠ و ٨.٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٣٥ أساسا في البصرة وحولها في الجنوب ".علاوة على ذلك ، شهدت الولايات المتحدة أن الحفاظ على العراق كدولة موحدة سيعزز الأمن والاستقرار وهذا زيادة انتاج النفط العراقي وتجنب أي اضطراب يهدد الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة إلى الولايات المتحدة ، سيكون من الأسهل التعامل مع دولة عراقية واحدة بدلا من اثنين[٤٤].علاوة على ذلك ، بعد عام ٢٠٠٣ ، كانت الولايات المتحدة تهدف إلى استبدال النظام الصدامي بنظام مؤيدة لها. اي أن يسمح للولايات المتحدة أن يكون لها قواعد عسكرية. في العراق ذات الموقع الاستراتيجي في المنطقة ، ويشكل بوابة للوجود الأمريكي في الخليج العربي. كل هذه العوامل دفعت الولايات المتحدة للتركيز على الحفاظ على استقرار العراق ومتحدة والضغط على الأكراد للبقاء في إطار العراق[٤٥] .

وهكذا خلال عام ٢٠٠٩ بادرت الولايات المتحدة الامريكية على إنشاء نقطة تفتيش مشتركة بين الحكومة العراقية والجيش الكردي. وخلال النقاش حول الانتخابات العراقية الجديدة في عام ٢٠١٠ ، حصل الأكراد على دعم الولايات المتحدة لتنفيذ المادة ١٤٠ في العودة لمشاركتهم في انتخابات ومع ذلك ، فإن الإدارة الأمريكية لم تحقق وعدها فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها. كل هذه الوعود كانت التزامات تهدف إلى تشجيع الأكراد على المشاركة في

العملية العراقية ، لكن يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تضع ضغطًا أو اتخذت أي إجراء لحل هذه المشكلة بشكل جذري ، وكان هذا أكثر وضوحا عندما انسحبوا من البلاد دون التعامل معها[٤٦] .

ومن العوامل الداخلية التي تحددت بها الولايات المتحدة الامريكية لتأجيل انفصال كردستان ، كان ان اتهمت مطلع عام ٢٠١٠ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي يسعى لولاية ثانية باتباع سياسة تهميش الاكراد والسنة العرب في العراق بعد وقت قصير من انسحاب القوات الأمريكية في كانون الاول ٢٠١١ ، اصدر المالكي في الشهر نفسه مذكرة ضد طارق الهاشمي نائب رئيس العراق انذاك بعد ثبوت دعمه للجماعات الإرهابية في العراق ، كما رفضت الولايات المتحدة سياسته في ابعاد رافع العيساوي وزير المالية الذي استخدام مالية العراق لدعم الارهاب ضد الشيعة في العراق. لاسيما ان تلك الاجراءات التي اتبعها المالكي حسب رأي الساسة الامريكان أثارت الاحتجاجات في المدن السنية السائدة ، وتسبب في تدهور الأمن في العراق[٤٧] .علاوة على ذلك ، اتهمت الولايات المتحدة الامريكية المالكي باتباع نفس السياسة التهميشية تجاه كردستان العراق. كانت هناك آراء متشائمة داخل الولايات المتحدة، وخاصة في الكونغرس ، وادعت أن هذه السياسة ستزيد عدم الاستقرار في البلاد مما تؤثر على السياسة الأمريكية تجاه إقليم كردستان (٢٠٠٣-٢٠١١)[٤٨] . تلك الاضطرابات الداخلية التي تضمنت الحرب الاهلية بين السنة والشيعة ومذكرات المالكي ضد الهاشمي والعيساوي ، فضلاً عن مطامع الولايات المتحدة في السيطرة على نفط العراق من الشمال الى الجنوب دفعها الى التحجج بعدم السماح بانفصال كردستان ، وادعت أن الوقت غير مناسب لذلك .

العوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان

لاحظت إدارة الولايات المتحدة الامريكية ان دعم الدولة الكردية المستقلة سيؤدي إلى تغيير في الحدود الجغرافية لدول أخرى في الشرق الأوسط ، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة وهذا يعني ظهور نظام إقليمي جديد. هذا التغير في الحدود قد يؤدي في النهاية إلى تغيير توازن القوى ضد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فقد كانت قلقة من ان دعمها للأكراد المستقلين

سيجعل الأكراد والأقليات الأخرى في المنطقة بما في ذلك إيران وسوريا وتركيا يتخذون نفس الخطوات وهذا من شأنه نشر عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما يسبب حروب اقليمية، وهذا من شأنه أن يشكل تحدياً أمنيا كبيراً في المنطقة على المدى الطويل[٤٩] .

تعتبر ايران من اهم العوامل الخارجية المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة تجاه اقليم كردستان فبعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ، كان أحد التحديات الرئيسية الأخرى أمام الولايات المتحدة. سياسة تحويل العراق إلى شريك ديمقراطي واستراتيجي يمكن الاعتماد عليه، الا ان ايران كان لها تأثير في العراق . فقد كان هدف إيران الرئيسي هو توسع نفوذها في العراق ومنع الهيمنة الامريكية على العراق ومنع استخدام العراق كقواعد عسكرية امريكية لضربها . لذا فأن الصراع والمنافسة بين الجانبين أثر بشكل مباشر على سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان والعراق ككل. وبعبارة أخرى ، فإن احتمال وجود الصراع بين الولايات المتحدة وإيران كان له تداعيات على الموقف الكردي، ومع صعود دور إيران في العراق وتوسعها وتأثيرها على الجماعات الدينية الشيعية التي تسيطر على حقول النفط[٥٠] ، هذا دفع الولايات المتحدة لدعم كردستان كحليف علماني ومؤيد لها في العراق وفي هذا الصدد أظهرت الولايات المتحدة موقف مرن نحو المطالب الكردية لفيدرالية ، إلا أن التدخل الايراني في الحرب الاهلية العراقية ٢٠٠٧ دفعت الولايات المتحدة الى التفكير بابقاء العراق موحد افضل لمصلحها ، أذ أن تفكك العراق من خلال منح الاكراد الاستقلال سيدعم ايران ويمنحهم الهيمنة على المناطق الشيعية الجنوبية مما يهدد المصالح الامريكية فيها[٥١].

وتعد تركيا من اهم التحديات الإقليمية الرئيسية والعوامل الخارجية التي أثرت باستمرار على اتجاهات وسياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان العراق ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على الدولة التركية كواحدة من الشركاء الإقليميين في المنطقة. مما دفعها بالاهتمام بالمصالح ا التركية ومخاوفها فيما يتعلق بالقضية الكردية. ، وتعتبر القضية الكردية واحدة من التهديدات الرئيسية لسلامة أراضيها ، اذ ان منح اكراد العراق الاستقلال سيثير الأكراد في تركيا ويدفعهم نحو الانفصال ،لاسيما ان تركيا تعاونت مع الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق ، وقدمت عددا من الشروط قبل الحرب منها : منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق. ونزع سلاح

البيشمركة ؛ كما طالبت بإعطاء حقوق أوسع للسكان التركمان. لذا اتفقت الولايات المتحدة الامريكية مع تركيا وحلفائها الإقليميين لمنع إنشاء دولة كردية مستقلة في العراق يمكنها أن تحرض الحركة الانفصالية في تركيا[٥٢] .

ومن العوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان مرتبطة بالدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة. على وجه الخصوص دول الخليج (الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، البحرين ، الكويت ، قطر وعمان) وتعتبر تلك الدول الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة والمساهمة في الاستقرار والأمن في منطقة ، أذ أن تلك الدول تمتلك أكثر من ٥٠٪ من احتياطيات العالم من النفط و "ثلث الغاز الطبيعي، ومعظم حكام هذه الدول رفضت الانفصال الكردي لعدة اسباب[٥٣] منها:

أولا: خسر العرب السنة العراقيين بعد إزاحة نظام صدام السلطة والامتيازات التي يتمتعون بها سابقا.

ثانيا : كان حكام دول الخليج على المذهب السني غير مرتاحين لصعود الشيعة والأكراد في العراق الجديد وهيمنتهم على الحكومة الجديدة.

ثالثا: كان حكام الخليج العربي يعتقدون أن الدول العراقية الجديدة تحت السيطرة الإيرانية مما يشكل تهديدًا للعالم السني العربي.

رابعا : رفض حكام الخليج العربي بقوة صياغة الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ ، فقد كانت هناك بعض النقاط المشتركة بينهم للاتفاق بشأن العراق و النظام السياسي خصوصا بعد عام ٢٠٠٣[٥٤] . اهمها رحبوا بانسحاب قوات الولايات المتحدة.من العراق ونهاية الاحتلال. وأيدوا السلامة الإقليمية للعراق ومواجهة أي محاولات حاولت تقسيم العراق بحجة أن الهوية العراقية هي العربية وفي محاولة لتعزيز موقف العرب السنة ، حاولت الدول الخليجية منع هيمنة الشيعة على العراق بحجة أن هذا من شأنه أن يؤيد النفوذ الإيراني في المنطقة مما يشكل تهديدًا للدول الخليجية[٥٥] .

وهكذا أثارت الدول العربية مخاوفها فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي في العراق الذي كان أحد المطالب الكردية الرئيسية. فخلال ذروة الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة ، الدول الإقليمية ،المملكة العربية السعودية والأردن والعالم العربي السني رفض بشدة اقتراح جو بايدن لتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق واعتبروها تهديدًا خطيرًا لمصالحها الوطنية. الامر الذي أدى الى تغير سياسة الولايات المتحدة الامريكية حول منح الاكراد انفصالهم وذلك خوفاً على مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي(٥٦).

لم يقتصر الامر على ذلك ،فقد كانت القوى العظمى" مثل الصين وروسيا تتنافس مع بعضها البعض لفرض وتعزيز هيمنتها على النفط الرئيسي الحقول في العالم بشكل عام ، وبشكل أكثر تحديدًا في الخليج العربي وبحر قزوين البحر(٥٧). في هذا السياق ، كانت الاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة هي الحفاظ على مصالحها من خلال تعزيز النظام الإقليمي من أجل ضمان تدفق النفط بسعر معقول لمواجهة إيران وطموحها لتصبح قوة إقليمية مهيمنة في الشرق الأوسط ، لاسيما أن روسيا تدعم ايران(٥٨). أثر هذا التحول إلى حد ما على سياسة الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان العراق وتم دفع الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه المطالب الكردية ورفض استقلالهم ، .

الانسحاب الامريكي من العراق ٢٠١١ والموقف الامريكي من استفتاء ٢٠١٧

جاءت احداث ((الربيع العربي)) وانسحاب القوات الامريكية في العراق في عام ٢٠١١ وتوغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق (داعش) عام ٢٠١٤ لتغير من سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إقليم كردستان العراق وحتى تجاه العراق(٥٩) . فقد شهد العراق للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ تطورات متسارعة أثرت على العراق والمنطقة. على سبيل المثال ، برزت قضية نائب رئيس الورزاء طارق الهاشمي وقضية وزير المالية رافع العيساوي اللذان استخدما مالية العراق لدعم الارهابيين ، ومع الانسحاب الامريكي من العراق تصاعدة وتيرة الصراع بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم، وشدد مسعود البرزاني في عرض تقديمي في معهد واشنطن في ١٠ نيسان ٢٠١٢ من خلال دعوة قدمت له من قبل الولايات المتحدة الامريكية(٦٠) أن العامل الرئيسي

للأزمة السياسية وعدم الاستقرار في العراق هو احتكار السلطة من قبل رئيس الوزراء المالكي ، فقد وصلت المواجهة على أعلى مستوى حيث بدأت كردستان بتصدير النفط رسميا عبر تركيا في ايار ٢٠١٤ الامر الذي اثار حكومة المالكي فعمد الى حجب ميزانية حكومة إقليم كردستان[٦١] ،في حين اكدت الولايات المتحدة الامريكية على رفضها لسياسة الاقليم بتصدير النفط والغاز الطبيعي دون موافقة الحكومة العراقية في بغداد ، واكدت ضرورة التوافق بين حكومتي بغداد والاقليم ، ثم جاء سقوط الموصل وغيرها من المناطق العربية السنية في أيدي في ٩-١٠ حزيران ٢٠١٤ ، في منح الاكراد فرصة للتحرك نحو الاستقلال ، أثار هذا الحدث التطلعات الكردية للانفصال وتشكيل دولتهم الخاصة[٦٢] .

جاء توغل تنظيم داعش في العراق الذي منحهم السيطرة على الغالبية العظمى من الأراضي في حزيران ٢٠١٤ الذي كان لديه عواقب وخيمة على العراق ومصالح الولايات المتحدة في العراق والمنطقة ، علاوة على ذلك ، بعد سقوط الموصل سمحت الإدارة الأمريكية للبيشمركة الأكراد ودعمتهم للسيطرة على معظمهم من المناطق المتنازع عليها بما في ذلك كركوك. وعلى الرغم من الدعم الامريكي المستمر للاكراد ومطالبهم ، الا ان موقفهم تغير من المطالب الكردية بعد سيطرة الشيعة على المناطق السنية المغتصبة من قبل داعش ، وذلك من خلال قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي الذي تطوع للقتال ضد تنظيم داعش[٦٣] ، وذلك بعد فتوة المرجع الديني اية الله السيد علي الحسيني السيستاني ، فضلاً عن الدعم الايراني للفصائل الشيعية التي تقاتل داعش الأمر الذي اضعف الوجود الامريكي داخل العراق بينما اصبحت ايران القوة المؤثرة فيه مما اصبح يهدد مصالحها داخل العراق ، لاسيما مع حرب سوريا واليمن وتزايد المصالح الروسية والصينية والتركية في المنطقة ، لذا تغيرت سياسته تجاه المطالب الكردية وابقت على سياستها المرنة تجاه الاقليم دون منجهم الاستقلال[٦٤] .

وعمد الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ الى اجراء عملية الاستفتاء الكردية التي شملت محافظات إقليم كردستان الثلاث: أربيل، والسليمانية، ودهوك، إلى جانب مناطق متنازع عليها مع بغداد، وتشمل كركوك خاصة، ومناطق أخرى واسعة في كل من محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين، الا ان العرب التركمان والعرب في محافظة

كركوك رفضوا الاستفتاء الذي جاء لصالح الانفصال بنسبة ٩٢.٧٣% ، كما تسبب الاستفتاء في أزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، بعد أن رفضت سلطات الإقليم التراجع عنه، وتمسكت حكومة بغداد بموقفها الرافض له[٦٥] . وسارعت الحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء إلى اتخاذ إجراءات بحق الإقليم ففي ٢٦ أيلول ٢٠١٧ فقد طلبت حكومة بغداد من إقليم كردستان تسليم المطارات الموجودة فيه إلى الحكومة الاتحادية خلال مهلة ثلاثة أيام، تحت طائلة إغلاق الأجواء اعتبارا من يوم ٢٩ أيلول ٢٠١٧. ونشرت قوات للسيطرة على حقول النفط في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع كردستان العراق. وطالبت الإقليم بإلغاء كل ما يترتب على استفتاء الانفصال. ودعت حكومة بغداد أيضا إلى إلغاء نتائج الاستفتاء على الانفصال، للدخول في حوار لحل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد[٦٦]. وفيما يتعلق بالموقف الاقليمي ، فقد رفضت كلاً من ايران وتركيا الانفصال الكردي كونه يشجع اكراد الدولتين على الانفصال ، وصرحت الحكومة التركية، إن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن قومي"، وإن بلاده "ستتخذ أي خطوات ضرورية بشأنه وفي يوم ١٩ أيلول دعا حزب الشعب الجمهوري التركي الحكومة التركية إلى التعامل بصلابة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، ورفضت الانفصال متهمة اسرائيل بتحريك الاقليات الكردية في المنطقة[٦٧] .

أما الموقف الامريكي ، فقد اعترض أعضاء مجلس الأمن الدولي على أي محاولة استقلال لكردستان عن العراق معتبرين أن هذه الخطوة من شأنها أن تزعزع الاستقرار في الدولة العراقية وتشغله ن حاربة داعش، وأصدر المجلس بيانًا قال فيه أن الاستفتاء «مقرر في وقت لا تزال فيه العمليات الحربية مستمرة ضد تنظيم داعش، والتي تؤدي القوات الكردية فيها دورًا رئيسيًا»، وأن أعضاء المجلس متمسكون بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه[٦٨] . وكانت روسيا وبريطانيا من بين القوى الدولية الرئيسية التي حثت حكومة إقليم كردستان على إعادة النظر في الحدث أو تأجيل. وفي ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٧ ، أعلنت المحكمة العليا العراقية عدم قانونية استفتاء كردستان العراق. يبدو أن هذا يضع حدا للخلاف بين بغداد وأربيل والنضال الطويل لأكراد العراق للاستقلال[٦٩] .

الخاتمة

من خلال ما تقدم من البحث فأن السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان كانت سياسة مصالح امريكية ، فقد سعت الى منح الاكراد مقاعد في الحكومة العراقية بهدف استخدتمهم كورقة ضغط على الحكومة العراقية ، وذلك سعياً منها في الحفاظ على مطامعها النفطية في العراق من الشمال الى الجنوب ، وايجاد حلفاء لها ضد ايران جار العراق والدولة المنافسة للغرب الامريكي في منطقة الخليج العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، ففي الوقت الذي كانت فيه الادارة الامريكية تُشير الى حق الكرد في الانفصال وتقرير المصير كانت تضع العراقيل لمنع ذلك الانفصال متخذة من العوامل الداخلية والخارجية التي مر بها العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧ ذريعة لمنع الاستقلال الكردي ، فقد وجدت ان ايجاد دولة كردية سيفقدها مصالح في المنطقة والعراق ، كما سيؤدي الى خسارتها لحلفائها الاقليميين الذين ساهموا في حرب ٢٠٠٣ ضد العراق الى جانب الولايات المتحدة الامريكية وبالاخص تركيا ودول الخليج العربي ، لذا سعت الى منح الكرد مقاعد حكومية ومنحهم الاقليم دون حصولهم على الاستقلال التام ، لاسيما تراجعها عدة مرات عن دعم الاستفتاء الكردي نحو الاستقلال .

الهـــــوامش

(١) - رابع رئيس لـجمهورية العراق لعب صدام حسين دوراً رئيسياً في انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٨ والذي وضعه في هرم دولة البعث كنائب للرئيس البعثي اللواء أحمد حسن البكر. أصبح رئيساً لجمهورية العراق وأمينا قطريا لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٧٩ م بعد أن قام بحملة لتصفية معارضيه وخصومه في داخل حزب البعث، وفي عام ١٩٨٠ دخل صدام حرباً مع إيران انتهت في ٨ اب عام ١٩٨٨. وقبل أن تمر الذكرى الثانية لانتهاء الحرب مع إيران غزا الكويت ١٩٩٠ وأصبح مصدر تهديد لأمن الخليج العربي.التي أدت إلى نشوب حرب الخليج الثانية١٩٩١ ظل العراق بعدها محاصراً دولياً حتى عام ٢٠٠٣حيث احتلت القوات المسلحة الأمريكية كاالعراقة بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار .قبض عليه عام ٢٠٠٣م في عملية سميت بالفجر الأحمر،ونُفِّذ حكم الإعدام به في كانون الاول عام ٢٠٠٦. احمد محمد شكر، صدام حسين : من القمة الى الهاوية ، دار المحجة البيضاء ، ٢٠٠٤، ص٩٣.

(2)- S. Hurst, Steven, The United States and Iraq since 1979; Hegemony, Oil and War (Edinburgh University Press, 2009), pp. 153-175

(٣) - مجموعة من الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق ١١ ايلول ٢٠٠١. تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). سقط نتيجة لهذه الأحداث ٢٩٧٣ ضحية ٢٤ مفقودا، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة. أمر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بزيادة مستوى ديفكون إلى ٣، كما أخذت الإحتياطات لزيادة المستوى لديفكون ٢، لكن هذا لم يحدث. كما لم تفلح هذه الإحتياطات في صد هجمات الطائرات على البرجين ووُجهت انتقادات شديدة لمسؤوليها الأمنيين: ريا قحطان الحمداني ، الاسلاموفبيا: جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية ،(د.م) ، ٢٠١١ ، ص٢٣٣ .

(4) -I. Gendzier, 'Oil, Iraq and US foreign policy in the Middle East,' Situation Analysis vol.2, (2003), PP. 18-28.

(5) - Anderson and Stansfield, Crisis in Kirkuk: the ethnopolitics of conflict and compromise , PP. 96-97

(٦) - سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩. وكان أيضا الحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠. تخرج بوش من جامعة ييل في عام ١٩٦٨ وكلية هارفرد للأعمال في عام ١٩٧٥، وعمل في صناعة النفط. ، اشترك لاحقا في ملكية فريق البيسبول تكساس رنجر قبل أن يفوز على آن ريتشاردز في انتخابات حكم ولاية تكساس عام ١٩٩٤. انتخب بوش رئيسا في عام ٢٠٠٠ وحقق انتصارا متقاربا ومثيرا للجدل على منافسه الديمقراطي آل غور، ليصبح الرئيس الرابع الذي ينتخب وقد حصل على أصوات شعبية أقل من خصمه قاد حرب ٢٠٠٣ ضد العراق للمزيد ينظر : عبد الفتاح ياغي ،الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة، دار المنهل، ٢٠١٢ ، ١٦٥ .

(7) -Anderson and Stansfield, Op.Cit., PP. 96-97

(8) -A. Rafaat, 'An Independent Kurdish State: Achievable or Merely a Kurdish Dream?' Journal of Social, Political and Economic Studies vol.32, no.3 (2007), PP. 280-286.

(9) -G. E. Fuller, 'The Fate of the Kurds,' Foreign Affairs vol.72, no.2 (spring, 1993), PP. 108- 109

(١٠) -رئيس وزراء المملكة المتحدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٧ درس القانون، وعمل في المحاماة في الفترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٣، وذلك لثلاث فترات رئاسية متتالية ليقتحم بعدها العمل السياسي مع حزب العمال ترقى في العمل السياسي تحت مظلة حزب العمال، وكان يمثل جيلا جديدا في الحزب، وقد تولى العديد من المناصب داخل البرلمان مثل الناطق باسم المعارضة للشؤون المالية، ونائب الناطق باسم المعارضة لشؤون التجارة ، كما رأس حزب العمال البريطاني منذ عام ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٧. عندما تولى الحكم في ٢ مايو ١٩٩٧ لم يكن قد أكمل عامه الرابع والأربعين . شغل أيضاً عدة مناصب منها اللورد الأول للخزنة، ووزير الخدمة الشعبية، وعضو البرلمان البريطاني لمنطقة سيجفيلد في شمال شرق إنكلترا.: احمد ذكي ، توني بلير ، (د.م)، ٢٠١٧ ، ص٥٦.

(١١)-رئيس وزراء إسبانيا للفترة عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤، ولد ١٩٥٣ في العاصمة الإسبانية مدريد لأسرة ذات صلة قوية بالوسط الصحفي، فهو حفيد صحفي عمل في المجالين السياسي والدبلوماسي، درس أزنار الحقوق في جامعة كومبلوتينسي بمدريد وتخرج فيها ١٩٧٥، وفي عام ١٩٨١ فاز في الانتخابات الإقليمية اصبح ممثلا لحزبه بإقليم قشتالة وليون ليصبح رئيسا للحكومة الإقليمية ، بفوزه بالأغلبية البرلمانية المطلقة زاد ثقته بنفسه وجعله يصر على اتخاذ قرارات بالرغم من المعارضة الشعبية الهائلة لها في الشارع، وأبرزها قرار المشاركة في تحالف الحرب على العراق (٢٠٠٣) الذي تزعمه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن ورئيس الحكومة البريطانية آنذاك توني بلير خسر الانتخابات عام ٢٠٠٤ .للمزيد يراجع : مي قناوي علي ، الاسباب الاستراتيجية لغزو العراق، المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٤، ١٢٢-١٢٦ .

(12) - R. Singh (ed.), Neo-conservatism; Theory and Practice (London: Routledge, 2009).PP.32-46.

(13)- L. D. Anderson and G. R. V. Stansfield, Crisis in Kirkuk: the ethnopolitics of conflict and compromise (Philadelphia: University of Pennsylvania Press Philadelphia, 2009), P.92 ; Ala Jabar Mohammed, The Politics of Iraqi Kurdistan: Towards Federalism or Secession, esis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Government at the University of Canberra, Australian Capital Territory, Australia, 2013, P.117.

(١٤) - جنرال أمريكي متقاعد، عين من قبل الحكومة الأمريكية ليكون الحاكم المؤقت في العراق بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مما أدى إلى سقوط نظام صدام حسين وتدمير الدولة العراقية وحل الجيش والشرطة ونظام الامن:

Jillian Schwedler and Deborah Gerner, eds., Understanding the Contemporary: Middle East (Lynne Rienner Publishers, Inc., 2008),PP 248–251

(١٥) -ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار ٢٠٠٣، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الإحتلال. وتشكل مجلس الحكم في ١٢ تموز/ ٢٠٠٣ م، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من ١٢ تموز٢٠٠٣ م ولغاية ١ حزيران ٢٠٠٤ م، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة. وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب. واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران/ عام ٢٠٠٤ م ، إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد قوات الإحتلال الأمريكية : بول بريمر،عام قضية في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة عمر الايوبي ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦،ص٣٦١ .:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages

(١٦) -سياسي امريكي ، ولد عام ١٩٤١ انضم إلى السلك الدبلوماسي عام ١٩٦٦، حيث كان مسؤولا سياسيا، واقتصاديا وتجاريا في سفارتي بلاده في أفغانستان ومالاوي. الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان،

بريمر سفيرا لبلاده في هولندا لمدة ثلاث سنوات منذ ١٩٨٣. كان مسؤولا عن تطوير وتنفيذ السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تتبعها الولايات المتحدة. كما كان كبير مستشاري الرئيس ووزير الخارجية الأمريكيين بشأن الإرهاب في الأعوام الثلاثة التالية. ، عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ ايار ٢٠٠٣. : راشد مزاحم الغريري ، تطور العلاقات العراقية الامريكية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٣ ، ص٦٠ .

(17)-Richard Mccutcheon, B.A., The US/UK - Iraq WAR, 1991-2003: How A Process Model Of Violence Illuminates War, A Thesis Submitted to the School of Graduate Studies In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, McMaster University,2009, P.130.; E. Drew, 'The Neocons in Power,' New York Review of Books vol.50, no.10 (2003),P.65.

(18) -Feike Fliervoet, Fighting for Kurdistan Assessing the nature and functions of the Peshmerga in Iraq, CRU Report , Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', March 2018,P.15.;Ala Jabar Mohammed, Op.Cit. P.118.

(19) - **Walter Posch, Kurdistan And Iis Reeerendum, National Defence Academy, Vienna, 2017, P. 1; Ala Jabar Mohammed, Op.Cit. P.121.**

(20) -M. M. Gunter, 'The Permanent and New Realities Facing the Kurdistan Regional Government : Options and Prospects[' Journal of Muslim Minority Affairs vol.28, no.2 (2008), P. 240.

([٢١])- مسعود مصطفى بارزاني : رئيس إقليم كردستان العراق ولد بارزاني في مدينة مهاباد في إيران في ١٩٤٦، تزامنت ولادته مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإقامة الكيان السياسي الكردي الجديد أي جمهورية مهاباد في إيران التي لم تدم سوى مدة قصيرة من الزمن، وبعد إنهيار جمهورية مهاباد في عام ١٩٤٧، أضطرت عائلة مسعود بارزاني مع مجموعة من بيشمركة الكرد وعوائلهم للرجوع إلى كردستان العراق ، تولى الحكم عام ٢٠٠٥ إلى أن انتهاء فترة ولايته ٢٠١٧: للمزيد ماريانا خارواكي ، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ ١٩٤٥ ، المنهل، ٢٠١٣ ، ص٤٦٩-٤٧٠ .

(22) - M. Rubin, 'The Arafat Mode' The Middle East Forum (12 September 2005

(23) - Rafaat,Op.Cit.PP.97-80.; Ala Jabar Mohammed, Op.Cit. P.119;G. Nasri and A. Salimi, 'The Politics of Kirkuk: Policy Implication for Iran,' P. 87

(24) -J. Qadir, qazaya kurdiya moasera, kirkuk-Anfal- al-kurd we Trkya (Erbil: Dar Aras lel- tabaat we alnesher, 2006) PP. 11-118.

(25)- N. Talabani, mentaqet kirkuk wa mohawelat taqir waqeoha al-qawmi, 3rd ed. (Erbil: manshorat Aras, 2004), PP. 33-81 .; J. Qadir, qazaya kurdiya moasera, Op.Cit, P. 118

(٢٦) -سياسي عراقي ولد عام ١٩٥٠، بدأ حياته السياسية بصفتة معارض عراقي شيعي في زمن صدام حسين في أواخر السبعينييات، فر من حكم الإعدام إلى سوريا وفي سنة ١٩٨٢ انتقل إلى إيران ثم عاد إلى سوريا بسبب خلافات، وخلال فترة عملة في الخارج، أصبح أحد كبار قادة حزب الدعوة الإسلامية ،قام بتنسيق أنشطة مناهضة لـ صدام حسين وأقاموا علاقات مع مسؤوليين إيرانيين الذين سعوا في الإطاحة بصدام حسين و تعاون المالكي مع الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق ـ نجح المالكي والحكومة الانتقالية العراقية في أداء اليمين الدستوري ٢٠ أيار/ ٢٠٠٦ ولقد تولى منصب رئيس الوزراء خلال ولايتين وفي ولاية ثانية

وتولى وزارة الداخلية بالوكالة ووزارة الدفاع أيضا والأمن الوطني، تسلم منصب نائب رئيس الجمهورية السابق ايلول ٢٠١٤ حتى اب٢٠١٥،. للمزيد: شفيق عيد الرزاق السامرائي ، نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الاداري والمالي ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ ،؛

https://arabic.rt.com/tags/maliki/

(27) - K. Katzman. Iraq: Politics, Governance, and Human Rights, CRS Report for Congress. (Order Code RS21968). (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 6 January 2014), P. 4;R. Singh (ed.), Op,Cit.PP.32-46

(28) -J. Dargin, 'Securing the Peace: The Battle over Ethnicity and Energy in Modern Iraq,' Oil, Gas & Energy Law Journal (OGEL) vol.7, no.1 (2009), P.7.

(29) - L. Hanauer et al., Managing Arab-Kurd Tensions in Northern Iraq After

the Withdrawal of US Troops (Rand National Defense Research Inst, Santa Monica, 2011) P. 7-9

(30) - G. Stansfield, 'The Unravelling of the post-First World War State System? the Kurdistan Region of Iraq and the Transformation of the Middle East', International Affairs, 89 (2013), PP. 259-282.

(31)-Anderson and Stansfield, 'avoiding ethnic conflict in Iraq: Some lessons from the Åland Islands, P.221.-

([32]) - M. Charountaki, The Kurds and US foreign policy : international relations in the Middle East since 1945 , P.77

(33) -J. Dumbrell and D. M. Barrett, The making of U.S. foreign policy (Manchester : Manchester University Press, 1997), . P. 116

(34)-J. Dargin, Op.Cit.PP.7-9.; L.Hanauer et al., Op.Cit, P.6.

(35) -U.S. Department of State, Strategic Framework Agreement for a Relationship of Friendship and Cooperation between the United States of America and the Republic of Iraq (17 November2008) . http://www.state.gov/documents/organization/122076.pdf >[accessed 10

(36)- Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq On the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq , https://www.state.gov/documents/organization/122074.pdf; U.S. Department of State, Security Agreement between Iraq and the United States of America, (17 November 2008) . http://www.state.gov/documents/organization/122074.pdf.

(37) - S. Wolff, 'Governing (in) Kirkuk: resolving the status of a disputed territory in post-American Iraq '، International Affairs vol.86, no.6 (2010),PP.1361-1379, PP. 1375-1376.

(38) -P. W. Galbraith, The end of Iraq: How American incompetence created a war without end ، (Simonand Schuster. com, 2006), PP. 2235-4833;Hanauer et al., Op.Cit,P.6.

(39)-M. M. Gunter, 'Kurdish-Arab Tensions and Irbil-Baghdad Relations,' The Jamestown Foundation ، Terrorism Monitor vol.8, no.12 (2010), PP.1623-1635. -

(40) - Stansfield, 'The unravelling of the post-First World War state system? The Kurdistan Region of Iraq and the transformation of the Middle East', P.265.

(41) - Akbarzadeh, America's Challenges in the Greater Middle East : The Obama Administration's Policies (New York: Palgrave Macmillan Ltd, 2011) .P.19.

(42) -A. H. Cordesman and J. Ramos, Sadr and the Mahdi Army: 'evolution, capabilities, and a new direction', Center for Strategic and International Studies vol.4 (2008), PP. 1-30.

(43) -G. R. V. Stansfield, 'Chapter 7: The Kurdish Dilemma: The Golden Era Threatened '، The Adelphi Papers vol.43, no.354 (01/01; 2013/08, 2003), pp. 131-148 s ،'; M. M. Gunter, 'Kurdish Future in a Post-Saddam Iraq,' Journal of Muslim Minority Affairs vol.23 ، no.1 (2003), P. 11.

(44) - G. Stansfield, and L. Anderson , 'Kurds in Iraq: The Struggle between Baghdad and Erbil', Middle East Policy, 16 (2009), PP. 134-145; M. Knights, 'the Long Haul: Rebooting US Security Cooperation in Iraq,' the (Washington Institute for Near East Policy) (2015), PP.1-74.

(45) -D. Stokes, 'The War Gamble: Understanding US Interests in Iraq,' Globalizations vol.6, no.1 (2009) ،pp. 107-112.

(46) - **G. Ó. Tuathail,'A Conversation with Peter Galbraith about Iraq and State Building,' Geopolitics vol.10, no.1 (2005), pp. 167-183, P.173.**

(47) - K. Katzman, Iraq: Politics, Governance, and Human Rights,(New Yor; 2011), PP. 1.37-138.

(48) -G. Stansfield, Op.Cit. PP. 259-282, ; Akbarzadeh, Op. Cit, PP.20-22.

(49) -F. Wehrey et al., The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War, Rand Corporation, 2010 ،(P.21

(50) - K. Neilson, 'A Line in the Sand: Britain, France, and the Struggle that Shaped the Middle East' (review '،(Mediterranean Quarterly vol.23, no.3 (2012), PP. 119-122 .

(51**) -A.H. Cordesman and K. Sam, 'Iraq after US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability'. (Centre for Strategic and International Studies, 2012), P. 35.; Hiwa Majid Khalil, Op. Cit.P.199.**

(52) -A. Gül, 'Turkey: Vital Ally in the Cause of Long-Term Stability,' American Foreign Policy Interests vol.29, no.3 (2007), PP. 175-181; Hiwa Majid Khalil, The Obstacles to Political Development in the Kurdistan Region 1992-2014, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Social Sciences College of Business, Law, Education and Social Sciences Bangor University, 2016. P.190.

(53) -H. M. Jackson, 'Overview Of united States Of America' national Security Strategy 2009 ،' University of Washington, 2009, PP. 20-22

(54) -E. P. Joseph and M. E. O'Hanlon, 'The Case for Soft Partition in Iraq' The Saban Centre at Brooking Institution vol.12 (June 2007), pp.1-41

(55) -P. Edward . Joseph and M.E. O'Hanlon., 'The Case for Soft Partition in Iraq', (The Saban Centre at Brooking Institution, 12 (2007) .PP.1-41

(56)- S. A. Yetiv, and Lu, C., 'China, global energy, and the Middle East' The Middle East Journal (2007), PP. 199-218.

(57) - P. Edward . Joseph and M.E. O'Hanlon., , Op.Cit.P.44. ; S. A. Yetiv, and Lu, C., 'China, Op.Cit.P.218.

(58) - K. Katzman, Iran's activities and influence in Iraq (CRS Report for Congress) (Washington : Federation of American Scientists, December 2007), PP.1-6.; M. Kaim., Great Powers and Regional Orders: The United States and the Persian Gulf (New York :Ashgate, 2008), PP. 1-11 .

(59) -M. M. Gunter, 'The Permanent and New Realities Facing the Kurdistan Regional Government : Options and Prospects,' Journal of Muslim Minority Affairs vol.28, no.2 (2008), PP. 237-249.; J. Davis, Professor, The Arab Spring and Arab Thaw: Unfinished Revolutions and the Quest for Democracy, Newition edn (GB: Ashgate Publishing Ltd, 2013).

(60) -M. Barzani, Iraqi Kurdistan as U.S. Ally and Partner in the Middle East , (Washington Institute for Near East Policy, April 10, 2012) http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqikurdistan-as-u.s.-ally-and-partner-in-the-middle-east.

(61) -P. Kenneth M and B. Daniel l, Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War . Brookings Institution Press, 2007, P. 42.

(62) - Bill Park, Turkey–Kurdish Regional Government relations after the US withdrawal from Iraq(Carlisle, PA: Strategic Study Institute, 2014), PP. 14–15

(63) -S. Zulal, 'Survival strategies and diplomatic tools: the Kurdistan region's foreign policy outlook '،Insight Turkey vol.14, no.3 (2012), PP. 141-158

(64) - P. Kenneth M and B. Daniel l,Op.Cit.P.44.

(65) - Saad Babri, (2017): Why Kurdish referendum is unlikely to end Iraqi minorities' dilemma.

http://english.alarabiya.net/en/perspective/features/2017/09/26/Why-Kurdish-referendum-is-unlikely-to-end-Iraqi-minorities-dilemma.html

(66**)- S. Zulal, 'Survival strategies and diplomatic tool, Op.CitP.158.** -

(67) - Walter Posch, "Fellow Aryans and Muslim Brothers: Iranian narratives on the Kurds," Gareth Stansfield and Mohammad Shareef (editors), The Kurdish Question Revisited, London 2017, PP. 331-354, .

(68)- Faiza AL.Musawai, Saudi Arab Profile 2017-2018 ,Bukupedia 2017, P55-57.

(69)- Otenia Temitayo,2017 Iraqi Kurdistan's Referendum for Independence: Causes and Impact, Humanities and Social Sciences , Volume 6, Issue 2, March 2018, P: 59-67 Received: Dec. 19, 2017; Accepted: Jan. 20, 2018.